ارتفاع العائد على متوسط حقوق المساهمين بالغاً 10,4٪ خلال 2010 مدعوماً بالأرباح الجيدة

«كامكو»: المخصصات المتراكمة لـ «البنوك» مقابل القروض المتعثرة لاتزال تشكل العامل الضاغط على الأداء المالي للقطاع

تناول تقرير صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» عرض لأداء البنوك الكويتية خلال 2010، مشيرا إلى انه وبالرغم من النمو الطفيف في محفظة التسهيلات الائتمانية خلال 2010 والذي بلغ 0,5٪ للبنوك المدرجة ليصل إلى 27,5 مليار دينار وعدم النمو في صافي إيرادات الفوائد والإيرادات غير إيرادات الفوائد (العمولات وإيرادات الاستثمار والعملات الأجنبية) خلال 2010، فقد استطاعت جميع البنوك تحقيق أرباح جيدة مقارنة مع أرباح 2009 وبالتالي سجل صافي الربح للقطاع نسبة نمو بلغت 62٪ ليصل إلى 575,3 مليون دينار خلال 2010.

والملاحظ أن البنوك بدأت التحرر تدريجيا من عبء القروض المتعثرة والمخصصات لتلك القروض حيث ساهمت بشكل إيجابي في نمو الأرباح وانعكست ايجابا على جودة محفظة القروض والمركز المالي للبنوك وذلك بالتزامن مع انخفاض القروض المتعثرة بقيمة 486 مليون دينار خلال 2010 لتصل إلى 2,5 مليار دينار، كما انخفضت المخصصات التي حجزتها البنوك من 740,3 مليون دينار خلال 2009 إلى 507,7 ملايين دينار لـ 2010 وهو مؤشر ايجابي على تحسن الربحية وجودة محفظة القروض ولكن بيئة الأعمال الصعبة التي تواجهها البنوك لاتزال تضغط على الربحية حيث انعكست سلبا على إيراداتها التشغيلية التي لم تشهد أي نمو يذكر خلال عام 2010.

وكانت النتيجة الطبيعية للأزمة المالية العالمية وتعثر بعض الشركات الاستثمارية هو الارتفاع في حجم القروض المتعثرة من 700 مليون دينار نهاية 2007 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق نهاية 2009 حين بلغت 2,99 مليار دينار لتعود وتنخفض إلى 2,5 مليار دينار نهاية 2010، وبالتالي انخفضت نسبة تغطية القروض المتعثرة للقطاع من 124٪ نهاية 2007 إلى 89٪ نهاية عام 2008 لتنخفض بعدها إلى 67٪ و68٪ خلال 2009 و2010 على التوالي.

وتمكنت البنوك الكويتية خلال 2010 الحفاظ على مستوى الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات عند مستوى 1,1 مليار دينار بالرغم من انخفاض إيرادات الفوائد بنسبة 10٪ لتصل إلى 1,795 مليار دينار والتي تزامنت مع عدم النمو في محفظة القروض للتعويض عن الانخفاض في إيرادات الفوائد وعدم النمو في إيرادات غير إيرادات الفوائد التي تأثرت بالأداء الضعيف للمحفظة الاستثمارية وتقلبات أسواق الصرف، واستمرت البنوك في التركيز على خفض كلفة الاقتراض مستفيدة من انخفاض أسعار الفائدة والتوسع إلى أسواق خارجية لتنويع مصادر الإيرادات، واستطاعت البنوك خلال 2010 الحفاظ على إيراداتها التشغيلية عند مستوى 1,8 مليار دينار.

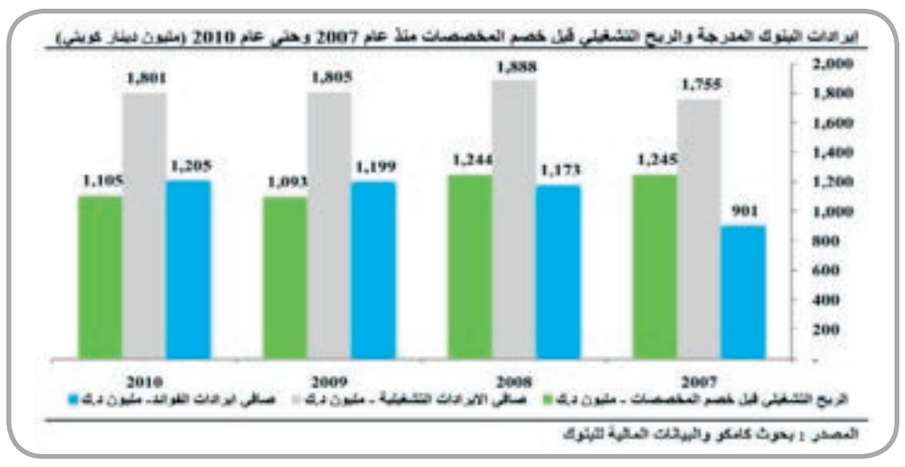

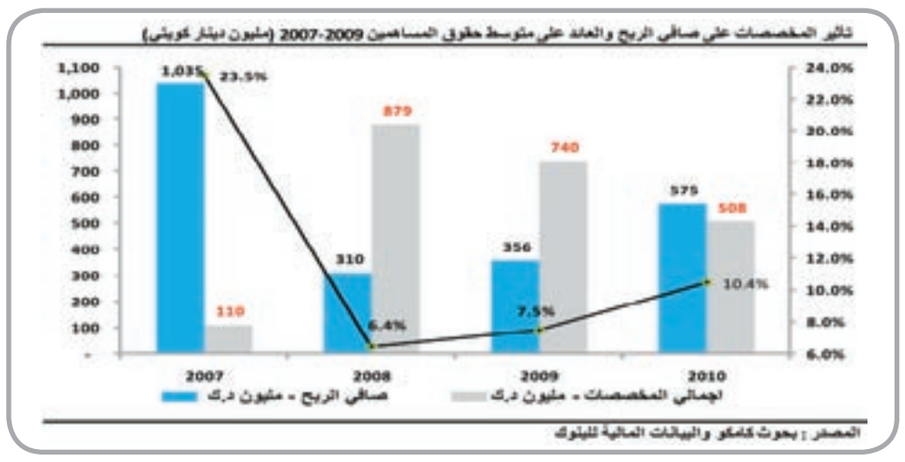

النظرة العامة للقطاع

وباستثناء التحسن الملحوظ في صافي الأرباح وانخفاض المخصصات والقروض المتعثرة، لم تظهر نتائج إيجابية ملحوظة على الأداء العام للقطاع خلال 2010 فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي محفظة القروض (NPL/GL) من 10,3٪ نهاية 2009 إلى 8,6٪ نهاية 2010 ولكنها مازالت أعلى بكثير عن مستوى عام 2007 حين سجلت 3,1٪.

هذه النسبة المرتفعة قد تعرض القطاع إلى الاحتفاظ بالمزيد من المخصصات الإضافية والتي قد تؤثر سلبا في مستويات الربحية كما حدث انخفاض ملحوظ بنسبة 31٪ في المخصصات التي تم احتسابها خلال 2010 لتصل إلى 507,7 ملايين دينار وهي لاتزال مرتفعة مقارنة مع 2007 حين بلغت 109,6 ملايين دينار.

العائد على متوسط حقوق المساهمين

وحول العائد على متوسط حقوق المساهمين في تحسن مستمر منذ 2009 فقال التقرير انه وبعد التراجع الكبير الذي شهده العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) للبنوك المدرجة خلال 2008 حين انخفض إلى 6,4٪ من أعلى مستوى له في 2007 بعائد 23,5٪، بدأ العائد على متوسط حقوق المساهمين بالتحسن ابتداء من 2009 ليصل إلى 10,4٪ خلال 2010 مدعوما بالأرباح الجيدة التي تحققت خلال العام نفسه.

كما استطاع القطاع الحفاظ على هامش صافي الفائدة عند مستوى 3,19٪ بالرغم من انخفاض الفوائد وهامش العائد على الأصول المدرة للدخل.

أما المخصصات التي احتسبتها البنوك في قائمة الأرباح والخسائر منذ عام 2008 فقال التقرير ان تلك المخصصات بلغت نحو 2,1 مليار دينار (7,4 مليارات دولار) خلال الأعوام الثلاثة الماضية وهي تعتبر من الأعلى على صعيد البنوك الخليجية حيث تساوي تلك المخصصات ضعف الأرباح القياسية التي تحققت خلال 2007 والتي بلغت 1,04 مليار دينار ما أدى إلى تباطؤ نمو القطاع والركود في سوق الائتمان.

نسبة تغطية القروض المتعثرة

وعلى الرغم من تراجع إجمالي القروض المتعثرة من 2,99 مليار دينار في 2009 إلى 2,5 مليار دينار نهاية 2010 لاتزال نسبة تغطية القروض المتعثرة لإجمالي القطاع منخفضة مقارنة مع الأعوام التي سبقت حدوث الأزمة المالية حيث وصلت إلى 68٪ نهاية 2010 وذلك نتيجة تراجع احتياطي المخصصات المحتسبة خلال عام 2010 بمبلغ 320 مليون دينار ليصل احتياطي المخصصات المتراكمة إلى 1,7 مليار دينار.

لاتزال المخصصات المتراكمة مقابل القروض المتعثرة تشكل العامل الضاغط على الأداء المالي للقطاع حيث انخفضت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 68٪ و67٪ خلال 2010 و2009 على التوالي، مقارنة مع نسب تغطية للقروض المتعثرة وصلت إلى 89٪ و124٪ خلال 2008 و2007 على التوالي.

أداء قطاع البنوك منذ بداية عام 2011 النتائج الإيجابية التي سجلتها البنوك الكويتية المدرجة خلال عام 2010 لم تمنعها من تأثر أداء أسهم القطاع بشكل سلبي بالتطورات التي تشهدها المنطقة مؤخرا حيث خسر القطاع نحو 1,33 مليار دينار من قيمته السوقية منذ بداية السنة حتى 7 مارس 2011.

وكذلك خسر القطاع نحو 2,15 مليار دينار من قيمته السوقية عن أعلى مستوى وصلت إليه القيمة السوقية في 24 يناير 2011 حين بلغت 15,4 مليار دينار.

جاءت هذه الخسارة بعد ارتفاعات جيدة خلال عام 2010 بلغت 4,6 مليارات دينار.

نتيجة الانخفاض في القيمة السوقية والنتائج الجيدة لعام 2010، يتداول القطاع حاليا على مضاعف سعر إلى الربحية 23 وهو أقل بنسبة 20٪ من المضاعف المتداول خلال عام 2010.

وكذلك فإن مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية عند مستوى مقبول بلغ 2,22 مرة.

محافظ «المركزي» يشارك في اجتماع لجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية

كونا: يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز الى مدينة ابوظبي في الامارات العربية المتحدة على رأس وفد رسمي للمشاركة في الاجتماع الثاني والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي والمقرر انعقاده خلال الفترة من 9 الى 10 الجاري.

الشيخ سالم العبدالعزيز

وقال بيان صادر عن البنك المركزي ان جدول أعمال اجتماع لجنة المحافظين يتضمن مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا ذات الصلة بالجهود الرامية الى دفع مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في ضوء ما تضمنته تقارير ومحاضر اجتماعات عدد من اللجان الفنية المنبثقة عن لجنة المحافظين ومنها لجنة الإشراف والرقابة على الاجهزة المصرفية واللجنة الفنية لنظم المدفوعات. واضاف البيان ان الاجتماع سيناقش ايضا آخر المستجدات في إطار اللجنة المالية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فضلا عن مناقشة الجوانب المختلفة لبرنامج العمل المشترك بين دول المجلس مع الاتحاد الاوروبي في مجالات التعاون الاقتصادي والمالي والنقدي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وهو البرنامج الذي تم اعتماده من قبل ووزراء خارجية دول المجلس والاتحاد الاوروبي بتاريخ 14 يونيو الماضي في لوكسمبورج، كما يستعرض الاجتماع مناقشة آخر التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية التي تشهدها دول المجلس. يذكر ان لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي تجتمع مرتين سنويا بصورة دورية وذلك بغرض تبادل وجهات النظر والتشاور حول ابرز القضايا الاقتصادية والنقدية والمصرفية المشتركة والمتعلقة بأعمال مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس.

الهارون يصل إلى بوخارست للمشاركة في المنتدى الاقتصادي الروماني ـ الخليجي

رومانيا ـ كونا: وصل وزير التجارة والصناعة احمد الهارون والوفد المرافق له الى العاصمة الرومانية بوخارست للمشاركة في أعمال المنتدى الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ورومانيا خلال الفترة من 8 الى 10 الجاري.

احمد الهارون

وكان في استقبال الوزير وكيل وزارة الاقتصاد الروماني كلوديو كونستانتين ستافي والسفير الروماني لدى الكويت فاسيل سوفيناتي وسفيرنا لدى رومانيا فهد المطيري وأركان سفارتنا في بوخارست.

وقد أجرى الهارون صباح امس محادثات مع كل من وزير الاقتصاد الروماني ايون اريتون ووزير الخارجية تيدور باكونشي فيما ينتظر ان يلتقي برئيس الجمهورية الرومانية الذي سيفتتح انشطة المنتدى الاقتصادي الروماني ـ الخليجي الاول من نوعه.

وفي هذا الخصوص أكد الهارون اهمية هذا المنتدى في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس ورومانيا مشددا على ان الكويت حرصت على ان تكون مشاركتها ممثلة بالقطاعين الخاص والحكومي وذلك ايمانا منها بأهمية مثل هذه المنتديات الاقتصادية في تهيئة مناخ الاستثمار المناسب.

واضاف الهارون في تصريح لـ «كونا» لدى وصوله الى بوخارست ان المنتدى يشكل فرصة مهمة لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين واستكشاف معايير الفرص الاستثمارية المتاحة مع هذه الدول.

وذكر ان المؤتمر يضم اكثر من 250 مشاركا من مختلف الدول بما فيها الدول الخليجية، مشيرا الى ان اهمية هذا المنتدى تكمن ايضا في اللقاء مع مجموعة كبيرة من أصحاب الأعمال والخبرات والاطلاع على تجارب البلدان الممثلة فيه وعلى معرفة الى أي مدى يمكن ان نعزز التعاون فيما بيننا ليس في المجال التجاري فحسب وانما ايضا في المجالات الاستثمارية والاقتصادية بشكل عام.

وردا على سؤال حول كيفية مواجهة التحديات التي يمكن ان يواجهها المستثمر الخليجي لاسيما في غياب التشريعات والقوانين المشجعة للاستثمار اضافة الى البيروقراطية، اوضح الهارون انه من المؤكد ان اي مستثمر في العالم يبحث عن المناخ المناسب لاستثماراته معربا عن اعتقاده القوي بأن رومانيا والدول المجاورة لها تملك مقومات كبيرة جاذبة للاستثمارات مما اهلها لأن تصبح سوقا مهمة لجذب المستثمرين.

واضاف انه يعمل باستمرار على تشجيع رجال الأعمال من رومانيا ومن الدول المجاورة لها على انشاء شراكات مع مستثمرين كويتيين للاستثمار المشترك سواء في الكويت او في رومانيا، واشاد بالعلاقات المتطورة بين بلاده والجمهورية الرومانية التي تشهد تطورات مستمرة، مشيرا الى الزيارة التي قام بها الرئيس الروماني الى الكويت نهاية الشهر الماضي لمشاركة الكويت في احتفالاتها.

ويضم الوفد الكويتي كلا من مدير الادارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الشيخ علي الخالد وعضوي مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الفجي ودبوس فيصل الدبوس وعضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات الكويتية خالد العبدالغني وباحث اول بادارة العلاقات التجارية بغرفة تجارة وصناعة الكويت ايهم المهيني ومدير ادارة الترويج والمعلومات والاتصالات هدى العنزي ومراقب العلاقات الدولية خالد العازمي ومن مكتب الوزير هاني الجزاف ورئيس مجلس ادارة والعضو المنتدب لشركة ادفانتج للاستثمارات صفاء الهاشم.